

كذا في الصحاح على ان المطلق ينصرف الى الكامل
 واذا وصفت النكرة في الاثبات بصفة عامة نعم
 ضرورة عموم وصفها بقوله والله لا اكلم احدا الا
 رجلا كوفيها انه ان يكلم جميع رجال الكوفة والله
 لا اقربكما الا يوما اقربكما فيه لم يصير مولى لانه
 يمكنه القربان في كل يوم ولهذا اي لكون النكرة
 نعم بالصفة العامة قال علماءنا اذا قل اي عبيدك
 ضربك فهو حرضه بوجه معا او متفرقين انهم يقتنون
 عليه لان ايا وصف بالضرب وهو عام والنكرة
 في هذا الاصطلاح ما فيه ايهام • **مطلب**
لام التعريف • وكذا اي الوصف العام اذا
 دخلت لام التعريف فيما لا يحتمل التعريف بمعنى
 العهد بان لم يكن في جنس تلك النكرة معهود
 او جبت العموم للجنس نحو ان الانسان لفي خسر
 حتى يسقط اعتبار الجمعية اذا دخلت اللام على
 الجمع لانها في الاصل للعهد فاذا تعد رجل على
 الجنس عملا بالدليلين اي الجمعية والفردية

فيبحث

فيبحث بتزوج امرأة اذا حلف لا يتزوج النساء
 لصيرورتها للجنس والنكرة اذا اعيدت معرفة
 كانت الثانية عين الاولى لدلالة العهد قال القائل
 فصي فرعون الرسول اي الذي ذكر واذا اعيدت
 نكرة كانت الثانية غير الاولى لانها لو انصرفت
 الى الاولى لتعينت من وجه والفرض خلافه و
 المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين
 الاولى لدلالة العهد قال تعالى فان مع العسر
 يسرا ان مع العسر يسرا قال ابن عباس رضي الله
 عنهما لن يغلب عسر يسرين واذا اعيدت نكرة كانت
 الثانية غير الاولى لما مر وهذا عند عدم القرينة
 والحاصل انه لا اعتبار للاول وان الثاني ان كان نكرة
 فهو غير الاول مطلقا وان كان معرفة فهو عين الاول
 مطلقا كما في التحرير وما اي المقدار الذي ينتهي اليه الخصوص
 نوعان احدهما الواحد فيما هو فرد بصيغته او ملحق به
 على حطف على فردهما هو جنس مثالهما كالمرة والنساء
 والثاني الثلاثة فيما كان جمعا بصيغة ومعنى كرجال